Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 376-393
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.22

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Impact of Digital Transformation in Accounting on Credit Granting Decisions: A Study in the Context of Financial Inclusion

Basim Rashid Ali* [A], Muhannad Mohammed Ahmed [B], Maram Faiz Mohammed[C]
[A] College of Administration and Economics/Tikrit University
[B] Federal Financial Oversight Bureau/Financial Oversight Directorate in Salahuddin
[C] Al-Hadara College, Al-Ahliya University

Keywords:
Digital transformation, accounting profession, credit decisions, financial inclusion.

Article history:

Received	17 Nov. 2025
Received in revised form	25 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Basim Rashid Ali
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This research aims to identify how digital transformation in accounting impacts credit granting decisions within the context of financial inclusion. To achieve this objective, the researchers adopted the hypothesis that digital transformation in accounting has a statistically significant effect on credit granting decisions in financial inclusion within registered commercial banks. The research employed both descriptive and analytical methodologies, utilizing a questionnaire to collect data, which was then analyzed using the SPSS statistical software. The research yielded several key findings, most notably that digital transformation represents a fundamental shift in accounting practices, impacting both the efficiency and transparency of information. Furthermore, digital transformation has radically reshaped banking operations, enhancing service efficiency and expanding access to credit, particularly for small and medium-sized enterprises (SMEs). Additionally, digital transformation has helped overcome traditional limitations on access to financial services, making digital financial inclusion a necessity rather than an option. The most important recommendations of the research are as follows: companies should invest in financial technology to promote digital transformation and improve the efficiency of financial services. It is essential that companies work to promote digital financial inclusion, especially for small and medium-sized enterprises (SMEs) and those underserved by traditional financial services. Governments must also develop a robust regulatory framework that protects consumers and encourages innovation in financial technology.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 376-393
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.22

أثر التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان: دراسة في سياق الشمول المالي

باسم رشيد علي
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة تكريت

مهند محمد احمد
ديوان الرقابة المالية الاتحادي
مديرية الرقابة المالية في صلاح الدين

مرام فايز محمد
كلية الحضارة الجامعة الاهلية

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على كيفية تاثير التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في سياق الشمول المالي، وفي سبيل تحقيق الهدف اعلاه اعتمد الباحثون على فرضية مفادها؛ يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في ظل الشمول المالي في المصارف التجارية المسجلة. وتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي ومن خلال استمارة استبيان أعدت لجمع البيانات ومن ثم تحليلها بالبرنامج الاحصائي SPSS. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أن التحول الرقمي يمثل نقلة جوهرية في العمل المحاسبي وذلك بما يؤثره على كفاءة المعلومات وشفافيتها. وإن التحول الرقمي أعاد تشكيل عمل المصارف جذريًا، إذ عزز كفاءة الخدمات ووسع الوصول إلى الائتمان، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة. فضلا عن أن التحول الرقمي أسهم في تخطي القيود التقليدية التي حدّت من الوصول للخدمات المالية، مما جعل الشمول المالي الرقمي ضرورة أكثر منه خيارًا. وأما أهم التوصيات التي جاءت في البحث فتمثلت بالآتي؛ يجب على الشركات الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتعزيز التحول الرقمي وتحسين كفاءة الخدمات المالية. وضورة أن تقوم الشركات العمل على تعزيز الشمول المالي الرقمي، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة والفئات المحرومة من الخدمات المالية التقليدية. كما يجب على الحكومات تطوير إطار تنظيمي قوي يحمي المستهلكين ويشجع على الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، مهنة المحاسبة، قرارات الائتمان، الشمول المالي.

المقدمة

1. المقدمة

يعد التحول الرقمي في المحاسبة أمراً ضرورياً وذلك من أجل أن تبقى هذه المهنة مواكبة للتطورات التقنية التي تحصل بين الحين والآخر، لما له من دور كبير في تحسين وتعزيز الكفاءة والفاعلية للأداء المحاسبي خصوصاً عند اعداد القوائم والتقارير المالية، إذ من المتعارف عليه أن التحول الرقمي هو انتقال من الاعتماد على المدخل التقليدي في اجراء الأعمال إلى التقنيات الحديثة مثل (الحوسبة السحابية وسلاسل الكتل والبيانات الضخمة وغير ذلك من التقنيات) التي تعد بمجملها تقنيات للتحول الرقمي، وبأستخدامها تتمكن الوحدة في القيام بالممارسات المحاسبية بشكل أكثر سرعة وأكثر دقة، كما إن استخدام هذه التقنيات يسهم في رفع جودة التقارير المالية من خلال قدرتها الفائقة في جمع وتحليل البيانات في الوقت المناسب وهو ما ينعكس بلا شك على المنفعة المتحصلة من المعلومات المحاسبية وهو ما يسهل اتخاذ القرارات الاستثمارية. من جانب آخر فإن المصارف التجارية تمارس وبشكل أساسي الائتمان المصرفي إلى جانب العديد من الخدمات المصرفية والتي تعد بمجملها الأنشطة التي تولد التدفقات النقدية والأرباح لهذه المصارف، ومن ثم فإن الأنشطة التي تمارسها هذه المصارف ذات أهمية بمكان، فضلا عن كونها مصدر مهم للتمويل فيما يخص

الشركات، ومن ثم فإنها قد تتعرض إلى مخاطر تتعلق بالائتمان المصرفي. وفي السياق نفسه، بذلت العديد من الحكومات بالتنسيق مع مجتمعاتها المختلفة جهود كبيرة من أجل القيام بإنشاء نظام مالي متطور يصلح للجميع ويفتح الأبواب أمام المزيد من الاستقرار المالي للمؤسسات والأفراد على حد سواء، وهذا النظام يتمثل بالشمول المالي والذي يعكس قدرة الأفراد والمؤسسات بالاستفادة من الخدمات المالية المختلفة التي تقدمها المصارف بجودة عالية وبأسعار مخفضة إلى جانب امكانية ادارة الأموال والمدخرات بكفاءة وفاعلية. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة البحث والتي تتمثل في تحليل العلاقة بين التحول الرقمي وقرارات الائتمان ودراسة أثرها على الشمول المالي.

2. **اشكالية البحث**: يعدّ التحول الرقمي في المحاسبة عاملًا مؤثرًا—مباشرًا وغير مباشر—في عمل المصارف التجارية، إذ يسهم في تطوير أنظمتها المالية وتمكينها من مواكبة الابتكارات العالمية، مما ينعكس إيجابًا على سرعة ودقة وموثوقية قرارات منح الائتمان مقارنة بالأساليب التقليدية. غير أنّ هذا التحول يواجه تحديات متعددة، أبرزها (تطوير البنية التحتية الرقمية، وتكامل الأنظمة، وحماية البيانات، وجودة المعلومات، وتأهيل الكوادر البشرية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التطبيق). وتمثل هذه التحديات عائقًا قد يحدّ من قدرة المصارف على تحقيق الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الحديثة. وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى التحول الرقمي بوصفه خطوة نحو تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة التحديات التقنية والتنظيمية لضمان رفع كفاءة الأنظمة الداعمة لقرارات الائتمان.وعليه يمكن صياغة المشكلة البحثية بالسؤال الآتي:

❖ هل توجد علاقة بين التحول الرقمي في المحاسبة وقرارات منح الائتمان وما هو أثر العلاقة على تبني الأفراد والشركات مفهوم الشمول المالي؟

3. **اهمية البحث**: تأتي أهمية البحث من أهمية المتغيرات التي يتناولها، كما إن أهميته تتجلى من خلال ما تسعى إليه الباحثين من تسليط للضوء على تلك العلاقة بين التحول الرقمي في المحاسبة وقرارات منح الائتمان خصوصآ ونحن نشهد اهتمام متزايد بالشمول المالي ومدى تزايد الاهتمام به. كما إن التحول الرقمي يعد حالياً من الأدوات الأساسية التي تستخدم في تطوير نظم المحاسبة من خلال الاعتماد على تقنياته المختلفة والتي لها دور كبير في تحسين المعلومات المحاسبية ورفع جودتها وشفافيتها بما يضمن تحقيقها للهدف الذي تستخدم من أجله والمتمثل بإتخاذ القرارات المناسبة وخصوصآ تلك القرارات المرتبطة بمنح الائتمان للشركات، فضلا عن ذلك فإن هذه العلاقة تؤدي دورى مهمآ في توسيع قاعدة استخدام الشمول المالي بين الأفراد والشركات خصوصآ الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون بأمس الحاجة إلى تمويل خارجي للنمو، كما ينظر إلى هذا البحث في أنه يمكن أن يكون اضافة علمية تثري الأدبيات العلمية حول التحول الرقمي وقرارات منح الائتمان والتمويل والشمول المالي فضلا عن امكانية الاستعانة بها كغطاء معرفي من قبل المصارف والحكومة في تطوير استراتيجياتها في تحقيق أهداف الشمول المالي وعلى نحو مستدام.

4. **أهداف البحث**: تمثل هدف البحث بالتعرف على مفهوم التحول الرقمي في المحاسبة والأثر الذي يمكن أن يحدثه على قرارات منح الائتمان وانعكاسه على الشمول المالي. وتتفرع من هذا الهدف بعض الأهداف الفرعية وهي:

❖ التعرف على ماهية التحول الرقمي في المحاسبة.
❖ التعرف على ماهية الشمول المالي.

- ألية منح قرارات الائتمان في المصارف.
- العلاقة بين التحول الرقمي في المحاسبة وقرارات منح الائتمان.

5. فرضية البحث: بني البحث على الفرضية الرئيسة الآتية؛

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في ظل الشمول المالي في المصارف التجارية المسجلة.

6. منهجية البحث: اعتمد الباحثون على المنهجين الوصفي والتحليلي في اتمام هذا البحث وذلك من خلال، اعتمادهم على المنهج الوصفي لعرض المفاهيم الأساسية للبحث والمتمثلة بالتحول الرقمي وقرارات الائتمان فضلا عن الشمول المالي، واستخدامهم للمنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية والتحقق من صحة الفرضية الرئيسة التي بني عليها البحث واستخلاص النتائج من الدراسة التطبيقية.

الإطار النظري

المحور الاول: التحول الرقمي في المحاسبة

1-1. مفهوم التحول الرقمي: إن التحول الرقمي مصطلحٌ ظهر عالميًا في منتصف القرن العشرين، إلا أنه لم يكتسب رواجًا إلا مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة. (Oanh et al., 2025: 298) وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الرقمنة جزءاً أساسياً من الأنشطة الاقتصادية للمؤسسات، إذ تحولت تعاملات العملاء معها عبر تطبيقات وأنظمة رقمية متكاملة. وقد امتد هذا التحول إلى المجال المحاسبي، حيث غدت العمليات المالية أكثر ترابطاً واعتماداً على التقنيات الذكية في إدارة وتوثيق البيانات. وأسهمت الرقمنة في تحديث الإجراءات المحاسبية من خلال استبدال الأنشطة الورقية بأخرى مؤتمتة أكثر كفاءة وشفافية. (Pargmann et al., 2023: 1)

ويستلزم التحول الرقمي في المحاسبة تطبيق أنظمة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتقدمة في عمليات مثل إدخال البيانات ومعالجتها وإخراجها وتخزينها وهذا الأداء يحسن شفافية التقارير المالية وموثوقيتها وجودتها. ومن ثم، يتطلب التنفيذ الناجح مزيجًا من التقنيات، وتحليل البيانات، والخبرة البشرية، وإعادة تصميم العمليات. (Eltweri et al., 2025: 4) كما تُعدّ أهمية ودور التحول الرقمي دافعًا رئيسًا لتطور المؤسسات نظرًا للفوائد الجليلة التي تُحققها هذه العملية، مثل تحسين الكفاءة وخفض تكاليف التشغيل، وتعزيز القدرة على توفير وتحليل المعلومات التفصيلية من البيانات، وتسهيل ربط المعلومات بين الإدارات داخل المؤسسات، وتعزيز المكانة التنافسية. ومن خلال ما سبق يمكن القول إن التحول الرقمي في المحاسبة يمكن التعبير عنه بأنه: "تطبيق التقنيات الرقمية على عمليات المحاسبة، والتأثير على أساليبها ووظائفها وتغييرها بما يتلائم مع الواقع". (Oanh et al.,2025: 298)

يرى الباحثون أن التحول الرقمي يمثل نقلة جوهرية في العمل المحاسبي، اذ يعزز كفاءة المعلومات وشفافيتها، وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين.

2-1. التسلسل التطوري للرقمنة داخل الأنشطة المحاسبية: أوضحت دراسة (Pargmann et al., 2023: 1) أن تطور الرقمنة في المجال المحاسبي مرت بمراحل أربع، أهمها:

- **مرحلة الاستبدال:** تركّز على استبدال الإجراءات اليدوية والورقية بأنظمة إلكترونية تؤدي الوظائف نفسها ولكن بكفاءة وسرعة أعلى. وتتميز هذه المرحلة بكونها تحويلًا جزئيًا يهدف إلى رفع الكفاءة التشغيلية أكثر من كونه تحولًا استراتيجيًا في طبيعة العمل المحاسبي.

- **مرحلة الأتمتة:** في هذه المرحلة، يبدأ الاعتماد على تقنيات مثل الروبوتات البرمجية (RPA) التي تتولى تنفيذ المهام المتكررة مثل إدخال البيانات أو مطابقة الحسابات، إلى جانب تطبيقات المحاسبة السحابية وأنظمة إدارة العمليات المالية المتكاملة. اذ تساعد في تحسين الكفاءة الداخلية وتقليل التكاليف التشغيلية من خلال تحويل الجهود البشرية نحو المهام التحليلية بدلاً من الإجراءات الروتينية.
- **مرحلة التكامل والتحليل:** في هذه المرحلة، لا تقتصر الرقمنة على أتمتة المهام، بل تمتد إلى بناء أنظمة قادرة على تحليل الاتجاهات المالية والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة. وتمثل هذه المرحلة نقلة من المحاسبة بوصفها أداة تسجيل إلى المحاسبة بوصفها أداة تحليل وتوجيه إداري تعتمد على الأدلة الرقمية.
- **مرحلة الابتكار والتحول الكامل:** في هذه المرحلة، يتطور دور المحاسب من منفّذٍ للعمليات إلى محلل رقمي واستشاري استراتيجي يسهم في صياغة القرارات المالية. كما يصبح التكامل بين الأنظمة الرقمية شاملاً، لتتحول بيئة العمل المحاسبية إلى نظام رقمي موحّد يربط جميع جوانب النشاط المالي داخل الشركة.

يرى الباحثون إن هذا التسلسل يوضح كيف أن الرقمنة انتقلت من مجرد تحسين إجراءات محاسبية بسيطة إلى إعادة تشكيل الدور التحليلي والاستراتيجي للمحاسبة، ما يعكس تحولًا جوهريًا في طبيعة عملها داخل المؤسسة.

3-1. التحول الرقمي كقوة محركة لإعادة تشكيل الأعمال والأنظمة المالية والمحاسبية: يشير مفهوم التحول الرقمي (Digital Transformation - DT) إلى دمج التقنيات الرقمية التي تُحدث تغييرات جذرية في طريقة عمل الشركات، وطريقة تفاعلها مع الأسواق، وكيفية خلقها للقيمة. ومن المنظور العالمي، يُعد التحول الرقمي قوة محركة للنمو والإنتاجية والابتكار والتجديد الاستراتيجي. فالتقنيات الرقمية تُتيح للشركات تطوير قدراتها التنافسية وتعزيز كفاءتها التشغيلية. وعلى الصعيد العملي، أظهر التحول الرقمي إن تبني الحلول الرقمية أدى إلى تحسينات في الأداء والربحية في العديد من الشركات. (Huang, 2025: 1).

وقد هيأ تطور الاقتصاد الرقمي الظروف المناسبة للتحول الرقمي للمصارف التجارية، إذ تتشارك المصارف التجارية المعلومات وتتفاعل مع مختلف الإدارات من خلال التحول الرقمي، مما يقلل تكاليف الحصول على المعلومات. وتُمكّن التكنولوجيا المالية المصارف من الحصول على المزيد من المعلومات التشغيلية والمالية حول المؤسسات المادية، وهو ما يُسهّل على الشركات المبتكرة الحصول على القروض. وكلما زاد التحوّل الرقمي للمصارف بشكلٍ فعّال من نسبة عرض الائتمان للمؤسسات المبتكرة، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن ذلك يعني تحسين هيكلها الائتماني الابتكاري. (Yang & Chen, 2025: 1)

ومع تعميق المجال الجديد للتقدم التكنولوجي والتحول الصناعي، أصبحت ثورة تكنولوجيا المعلومات، التي تقود موجة التحول الرقمي للمؤسسات، اتجاهًا عامًا، لا يُنظر إليه فقط كمحرك قوي لتعزيز النمو الاقتصادي، بل يمكنه أيضًا تحسين أسلوب عمل المؤسسة بشكل فعال، والتأثير على تطوير النظام الاقتصادي بأكمله. ومن خلال إعادة تشكيل نماذج الأعمال والعمليات والتقنيات التقليدية وتحسين سرعة نقل المعلومات، يُمكن للمؤسسات تحديث المعلومات المحاسبية في الوقت الفعلي، وتحسين دقة البيانات وموثوقيتها، وفهم اتجاه تطور الصناعة بشكل واقعي، وتعديل تخطيط تطوير المؤسسة (Li et al., 2025: 2).

وأشارت دراسة (Januszewski & Buchalska-Sugajska, 2023) أنه في السنوات الأخيرة، لوحظت مرحلة أخرى من أتمتة العمل المكتبي، وخاصةً العمليات المحاسبية، مع تطبيق الروبوتات الناعمة للتعرف على محتويات المستندات المحاسبية وإدخالها تلقائيًا. ويتحقق ذلك بفضل الحوسبة عالية الأداء، القادرة على معالجة خوارزميات الذكاء الاصطناعي المعقدة اللازمة للتعرف على الصور في الوقت الفعلي.

كما أوضحت دراسة (Kotowska & Sikorska, 2023:327) أن الرقمنة (Digitalization) هي عملية تحدث في كل مؤسسة، وتشمل انتشار وشيوع التكنولوجيا الرقمية، فضلا عن تطبيق واسع النطاق للبنى التحتية الإلكترونية. كما إن التحول الرقمي (Digital Transformation) يعد استراتيجية تهدف إلى استغلال أفضل حلول تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الرقمية للمنظمة.

1-4. الركائز الاساسية للتحول الرقمي الناجح: إن التنفيذ الناجح للتحول الرقمي المحاسبي يتطلب ثلاث ركائز أساسية، يمكن تحديدها بالآتي (Eltweri et al., 2025: 4):

- **البعد التنظيمي:** يتناول هذا الجانب الهياكل القانونية والمعايير المهنية وإجراءات الإدارة التي تُوجّه استخدام الأدوات الرقمية في إجراء المحاسبة. وهو الأساس لضمان الشفافية والدقة والموثوقية في البيانات المالية، ومن ثم بناء الثقة بين أصحاب المصلحة والمؤسسات.
- **البعد التقني:** يعتمد التحول الرقمي على البنية التحتية، مثل أجهزة الكمبيوتر والطابعات والخوادم وأنظمة التخزين، فضلا عن منصات البرمجيات توفير خدمة متسقة للموظفين والعملاء والموردين. ويُمكن لاستخدام الذكاء الاصطناعي وتقنية البلوك تشين تحسين دقة الحسابات وإمكانية تتبعها بكفاءة، وتوفير رؤى آنية، وتقليل احتمالية حدوث الأخطاء ومخاطر الاحتيال.
- **البعد البشري:** يلعب رأس المال البشري دورًا أساسيًا في دفع عجلة التحول الرقمي. اذ يجب أن يمتلك الموظفون القدرة على استخدام البيانات وتحليلها واتخاذ القرارات بمساعدة الأدوات الرقمية. ويعتمد النجاح على تطوير كوادر قادرة على الاستجابة للتغيرات التكنولوجية وقبول الأنظمة الجديدة.

1-5. علاقة التحول الرقمي بأعمال المصارف: أشارت دراسة (Felipe et al., 2025) أن القطاع المصرفي العالمي شهد تحولًا جذريًا بفعل التطور الرقمي، إذ أصبح من أكثر القطاعات اندماجًا مع التقنيات الحديثة التي أعادت تشكيل طبيعة العمل المالي وطريقة تفاعل المصارف مع عملائها. فمنذ الثمانينيات، بدأت المصارف بتبنّي الابتكارات التقنية عبر إدخال أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الهاتفية، ثم توسّع التحول في التسعينيات مع انتشار الإنترنت وظهور الخدمات المصرفية الإلكترونية، ليتواصل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع التطبيقات المصرفية الذكية التي غيّرت جذريًا سلوك العملاء وآليات تقديم الخدمة. ومع ذلك، واجهت المصارف الإقليمية والصغيرة تحديات تتعلق بالموارد المالية والبنية التحتية والقيود التنظيمية، مقارنة بالمصارف الكبرى التي امتلكت قدرات أسرع على التكيّف. وبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، تراجع الاستثمار في التكنولوجيا مؤقتًا، قبل أن يستعيد زخمه خلال العقد التالي مدفوعًا بعاملين أساسيين هما الانتشار الواسع للهواتف الذكية وصعود شركات التكنولوجيا المالية (FinTechs) التي فرضت نموذجًا تنافسيًا جديدًا في الأسواق المصرفية.

ويُحدث الابتكار الرقمي تحولاً في الخدمات المالية، كما تعمل المصارف الرائدة بسرعة على سد الفجوات في رقمنة العمليات الداخلية وعروض العملاء، لمنافسة شركات التكنولوجيا المالية

وشركات التكنولوجيا الكبرى التي دخلت أيضًا هذا المجال. وتتمتع هذه التطورات بالقدرة على جعل الأسواق أكثر تنوعًا وتنافسية وكفاءة وشمولية، ولكنها قد تزيد أيضًا من التركيز. فقد أدخل الابتكار المنافسة وعزز الشمول، لا سيما في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. (Yang & Chen, 2025: 1) كما أشارت دراسة (Begkos et al., 2024: 2) أن التحول الرقمي يؤثر بشكل إيجابي على ائتمان الشركات من خلال تقليل الاعتماد على الخدمات المصرفية التقليدية، مما يعزز الشمول المالي والاستقرار، ويأتي التحول الرقمي للمصارف التجارية نتيجة دمج التكنولوجيا الرقمية والابتكار المالي. ونظرًا لأن خطط الضمانات العامة تعتمد على الدعم الحكومي، فإن الابتكار الرقمي لمنصات الخدمة العامة الحكومية سيعزز أيضًا التحول الرقمي السلبي للمصارف التجارية. وإن القروض المدعومة بالسياسات والموجهة بشكل أساسي نحو تمويل رأس المال العامل لها دور فعال في تعزيز إمكانية الوصول إلى الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة دون التأثير على أسعار الفائدة على القروض.

1-6. التحول الرقمي والشمول المالي: أشارت دراسة (Yang & Chen, 2025: 4) أن تبني التكنولوجيا لا يعد أمرًا جديدًا في القطاع المالي، ففي أواخر القرن العشرين، اتسم هذا القطاع بالفعل بدرجة عالية نسبيًا من الحوسبة، حيث أصبحت معظم الخدمات المالية غير مادية. فقد كانت المدفوعات مثلاً تتطلب في كثير من الأحيان استخدام النقد أو الشيكات، وغالبًا ما كان يتطلب الانضمام إلى المنتجات والخدمات الجديدة إجراءات شخصية أو ورقية. ومع ذلك، فإن الوصول إلى العملاء والتواصل معهم يتطلب عادةً بنية تحتية مادية مثل الفروع وأجهزة الصراف الآلي. وكان على العملاء الراغبين في التعامل مع الأطراف المقابلة باستخدام بنوك أخرى استخدام عمليات مكلفة، وأحيانًا بطيئة أو محفوفة بالمخاطر، مثل التحويلات المصرفية. وحتى بعد ظهور أنظمة الدفع الرقمية وتجريد الأوراق المالية من طابعها المادي، ظلّ الاتصال عائقًا أمام الدخول - إذ كان يتعين على المؤسسة عادةً أن تكون مرخصة وأن تكون جزءًا من اتحاد المصارف أو شركات الوساطة للمشاركة في شبكة معاملات. كما أشارت دراسة (Kamboj & Sharma, 2025) أنه وعلاوة على ذلك، فقد كانت معالجة البيانات وتخزينها مكلفة، مما تطلب تشغيل حواسيب مركزية ومراكز بيانات مصممة خصيصًا. وقد حدّ هذا من حجم المعلومات التي يمكن جمعها وتخزينها وتحليلها وتبادلها لتحسين الكفاءة، وتقليل مخاطر الأسعار، وتصميم المنتجات بما يتناسب مع احتياجات العملاء. ويتمثل الهدف الرئيس من الشمول المالي الرقمي في تمكين القنوات الرقمية من توفير الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية للفئات المهمشة مالياً، ولشرائح المجتمع التي تُعد غير مستحقة.

يرى الباحثون إن التحول الرقمي أسهم في تخطي القيود التقليدية التي حدّت من الوصول للخدمات المالية، مما جعل الشمول المالي الرقمي ضرورة أكثر منه خيارًا. فالتكنولوجيا خفّضت التكاليف، وسرّعت المعاملات، ووسّعت الوصول للفئات المهمشة، ما يؤكد أن الرقمنة أصبحت محورًا رئيسيًا لتطوير القطاع المالي وتعزيز عدالته وكفاءته.

المحور الثاني: قرارات الائتمان

1-2. مفهوم قرارات الائتمان: أن عدم تماثل المعلومات بين المُقرضين والمقترضين يُعيق بشكل كبير توفير الائتمان. وللتخفيف من عدم تماثل المعلومات عند منح القروض للشركات المُقترضة، عادةً ما تستغل المؤسسات المالية قنوات معلومات مُتنوعة، بما في ذلك البيانات المالية، وتقارير المُحللين. وفيما يتعلق بالائتمان الأسري، يعتمد المُقرضون بشكل كبير على درجات ائتمان

المُقترضين، وسجلات التوظيف والدخل، والتاريخ المصرفي عند اتخاذ قرارات الائتمان. لذلك، فإن غالبية الأسر لا تمتلك درجات ائتمانية، وتفتقر إلى السجلات المصرفية، وتعمل بشكل غير رسمي. وهذا يؤدي إلى محدودية قدرتها على الاقتراض من النظام المالي الرسمي. وقد خفف ظهور الإقراض الرقمي في السنوات الأخيرة من مشكلة عدم تماثل المعلومات، وأعاد تشكيل سوق الائتمان الاستهلاكي في العديد من الاقتصادات النامية. وللتعويض عن غياب سجل ائتماني سابق أو درجات ائتمانية تقليدية من مكاتب الائتمان يعتمد المُقرضون الرقميون بشكل أساسي على بيانات "غير تقليدية" من أجهزة الأفراد المحمولة، بما في ذلك أنماط سفرهم، وشبكاتهم الاجتماعية، وسجلات معاملاتهم (Chen et al., 2023: 1-2).

وتُعرَّف قرارات الائتمان بأنها عملية تقييم قدرة العميل—فردًا كان أو شركة—على سداد التزاماته المالية المستقبلية، وذلك قبل اتخاذ قرار منح القرض أو رفضه. وتتضمن هذه العملية دراسة الوضع المالي للعميل، والتدفقات النقدية المتوقعة، والتاريخ الائتماني، ودرجة المخاطرة، بهدف اتخاذ قرار يوازن بين تحقيق العائد وحماية المؤسسة المالية من مخاطر التعثر. ويُنظر إلى قرار الائتمان بوصفه أحد أهم القرارات المالية التي تحدد جودة المحفظة الائتمانية واستقرار الشركة. (BCBS, 2017: 2)

يتبين للباحثين أن جوهر قرارات الائتمان يرتبط بمعالجة مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، وإن التحول نحو الإقراض الرقمي قدّم حلولًا عملية وفعّالة لهذه الفجوة عبر الاعتماد على بيانات بديلة أكثر شمولًا ودقة. وهذا يشكّل تحولًا مهمًا في تقييم المخاطر الائتمانية، خاصة في الاقتصادات النامية التي تفتقر فيها الأسر والشركات الصغيرة إلى السجلات المالية التقليدية.

2-2. الائتمان في ظل التحول الرقمي: تُعدّ محدودية فرص الحصول على الائتمان عقبة مهمة أمام المستهلكين والشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان، مع عواقب اقتصادية كلية كبيرة محتملة. تُظهر الأبحاث أن التنمية المالية - العمق والوصول والكفاءة - مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من عدم المساواة. ومع ذلك، تُقدّر مؤسسة التمويل الدولية أن 41% من الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي في البلدان النامية لديها احتياجات تمويلية لم تتمكن من تلبيتها. كما تنتشر حواجز الوصول إلى الائتمان في شريحة المستهلكين والتي من أهمها قيود الائتمان نفسه. في السنوات الأخيرة، تطور الائتمان بأشكال مختلفة، وهو يُبشر بتوسيع نطاق الوصول إلى الائتمان من خلال التغلب على بعض هذه العوائق. ويتضمن ائتمان التكنولوجيا المالية نماذج أعمال جديدة تستخدم التكنولوجيا الحديثة لرقمنة بعض جوانب عملية تمديد الائتمان على الأقل. (Yang & Chen, 2025: 5)

يُظهر للباحثين أن التحول الرقمي وسيلة فعالة لتجاوز قيود الائتمان التقليدية، إذ يوسع الوصول للتمويل عبر حلول التكنولوجيا المالية، خصوصًا للشركات الصغيرة والمستهلكين في الاقتصادات النامية.

2-3. التحديات الناشئة في تقييم الائتمان: أشارت دراسة (Hoang et al., 2021: 4) إلى تطبيق التحول الرقمي تواجهه مجموعة من التحديات، يمكن ادراجها بالأتي:

- **البيانات الضخمة وغير المتجانسة:** للبيانات الضخمة دورًا أساسيًا في تحسين دقة تقييم الائتمان، وذلك نظرًا للقيم التي تُقدمها من خلال توفير الوصول إلى مجموعة أكبر من المعلومات لجمهور

مستهدف أوسع. ومع ذلك، تُعد البيانات الضخمة سلاحًا ذا حدين، إذ تُشكل مجموعة متنوعة من التحديات نظرًا لخصائصها المعقدة والديناميكية.

- **الموثوقية:** لطالما وُجهت انتقادات إلى نظام تسجيل الائتمان الاجتماعي-المالي بسبب مشكلات تتعلق بموثوقية البيانات، لا سيما في قياس العوامل غير المباشرة ومخاطر النظام الاحتكاري الذي يفتقر إلى الإحالة المرجعية. ومن الممكن أن يتلاعب الأفراد أو مزودو المنصات عمدًا بالبيانات، مما يؤدي إلى تصنيفات ائتمانية غير دقيقة قائمة على أساس اجتماعي.
- **الأمان والخصوصية:** يُثير تقييم الائتمان جدلًا أيضًا بسبب انتهاكه المُحتمل للخصوصية. في الوقت الحالي، تتزايد أهمية قانون حماية البيانات من خلال اتفاقية مجلس أوروبا وتوجيه الاتحاد الأوروبي، ومؤخرًا اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR)، التي تُقدم إطارًا لتنظيم بيانات التصنيف والسمعة.
- **قابلية التفسير:** لا يمكن الوثوق بنظام تقييم ائتماني دون شفافية. وتُعدّ تصنيفات ائتمان الأفراد المستندة إلى البيانات الاجتماعية والمالية عرضة للأخطاء بسبب البيانات أو الخوارزميات أو مشاكل التلاعب. لذلك، يُعدّ تقييم الائتمان القابل للتفسير والمسؤول ضروريًا لبناء الصدق والأمانة في شبكات المستهلكين وتعزيزهما.

المحور الثالث: الشمول المالي

3-1. مفهوم الشمول المالي: أصبح الشمول المالي، مفهومًا شائعًا بين صانعي السياسات والأكاديميين والممارسين. ويشمل ذلك إزالة العوائق أمام المنتجات والخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان والاستثمار والادخار والتأمين والتكنولوجيا المالية والمدفوعات، لجميع المشاركين الاقتصاديين. ويتمثل الهدف في إنشاء نظام يُقدّم خدمات ومنتجات مالية منخفضة التكلفة وعادلة ومريحة وآمنة وعالية الجودة ومستدامة، بما يضمن وصول جميع الأفراد إليها واستخدامها في جميع الأوقات. ومن ثم يتضمن الشمول المالي زيادة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية الرسمية من خلال الحسابات المصرفية الرسمية، مما يُسهم في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. كما ان تُمكّن الأفراد من الوصول المالي يعزز المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، وهو أمرٌ أساسيٌّ للتنمية الاقتصادية. وفي حين يُعدّ الشمول المالي أولويةً سياسيةً للتنمية المستدامة. وقد أتاح استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت آفاقًا جديدة لتقديم الخدمات المالية، حتى مع الرسائل النصية البسيطة. الهواتف المحمولة التي تُمكّن من فتح حسابات مالية متنقلة، والهواتف الذكية التي تُسهّل المعاملات من حسابات المؤسسات المالية. ومع ذلك، تعتمد فعالية الخدمات المالية الرقمية على قدرة الأفراد على الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة. وكانت الخدمات المالية الرقمية، التي تُسهّلها أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي، دافعًا رئيسيًا للشمول المالي في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. كما ان للشمول المالي تأثيرًا إيجابيًا وهامًا على النمو الاقتصادي. (Basnayake et al., 2024: 1)

كما عرف على أنه: "قدرة الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات المالية المفيدة والمعقولة التكلفة، بما في ذلك معالجة المعاملات، والمدفوعات، وخيارات الادخار، والقروض، والتأمين، بطريقة أخلاقية وطويلة الأمد". (Lee, 2023: 3)

كما عرف البنك الدولي الشمول المالي في "تقرير التنمية المالية العالمية" لعام 2014 بأنه "نسبة الأفراد أو المؤسسات الذين يستخدمون الخدمات المالية". (Belelmi, 2024)

2-3. فوائد الشمول المالي: يُعدّ الشمول المالي إحدى الاستراتيجيات للقضاء على الفقر أو الحد منه، ولكنه ليس الاستراتيجية الوحيدة. اذ يمكن للقطاع العام أو الخاص قيادة جهود الحد من الفقر من خلال تعزيز الشمول المالي، أو من خلال التنسيق المشترك بين القطاعين العام والخاص. وجاء في دراسة (Ozili, 2018: 331) أن الشمول المالي يحقق مجموعة من الفوائد، أهمها:

1. يُتيح للأفراد ذوي الدخل المحدود إمكانية الادخار للمستقبل، مما يعزز استقرار التمويل الشخصي، ويزيد من استخدام الودائع المصرفية.
2. يُتيح الشمول المالي الأوسع للأسر الفقيرة فرصًا لبناء المدخرات، والاستثمار، والحصول على الائتمان.
3. إن الشمول المالي يمكن من التعامل مع صدمات الدخل في حالات الطوارئ غير المتوقعة، مثل المرض أو فقدان الوظيفة.
4. للشمول المالي اثر إيجابي على الاستقرار المالي من خلال الحد من مخاطر التقلبات الدورية.
5. إن زيادة عدد صغار المدخرين من خلال تعزيز الشمول المالي يمكن أن يقلل من اعتمادها على التمويل "غير الأساسي".
6. أن اشراك الفئات ذات الدخل المنخفض في القطاع المالي أن يُحسّن استقرار الودائع والقروض في النظام المالي.
7. أن المؤسسات المالية التي تُعنى بالأفراد ذوي الدخل المحدود تميل إلى الصمود جيدًا خلال الأزمات الاقتصادية الكبرى، وتُساعد في استدامة النشاط الاقتصادي المحلي.

3-3. الجوانب المؤثرة في تعزيز الشمول المالي: هناك أربعة جوانب رئيسة لتحسين الشمول المالي، وهي ما يأتي (Belelmi, 2024: 75):

1. **دعم البنية التحتية المالية:** إن وجود بنية تحتية مالية قوية تسهم وبشكل كبير في تعزيز الشمول المالي.
2. **حماية مستهلكي الخدمات المالية:** إذ يُساعد تطبيق المعايير والمفاهيم والممارسات الدولية القوية المتعلقة بحماية عملاء الخدمات المالية على تعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمالي، بهدف تعزيز مفهوم الشمول المالي، ومن ثم استقرار الأوضاع المالية.
3. **ابتكار خدمات وحلول مالية تتكيف مع متطلبات مختلف فئات المجتمع:** إذ تقع على عاتق المصارف والشركات المالية الأخرى مسؤولية توفير منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
4. **التثقيف المالي:** يجب معالجة مسألة التثقيف والتوعية المالية من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى رفع مستويات التعليم والمعرفة المالية في البلد. بهدف زيادة الوعي المالي وفهمه لدى الأفراد، وخاصةً الفئات المستهدفة.

يرى الباحثون إن تعزيز الشمول المالي من خلال هذه الجوانب المذكوره في أعلاه أن تعزيز الشمول المالي يتطلب مقاربة شاملة بحيث توازن بين البنية التحتية القوية، وحماية المستهلك، وابتكار المنتجات، وتعزيز الثقافة المالية. لأن هذه العناصر الأربعة تشكل معًا الأساس الضروري لبناء قطاع مالي قادر على الوصول إلى جميع فئات المجتمع بشكل فعّال ومستدام.

4-3. معوقات الشمول المالي: جاء في دراسة (Belelmi, 2024: 76) أن الشمول المالي يتأثر بمجموعة من المعوقات، أهمها:

1. ارتفاع مستويات الأمية المالية، مما يؤدي إلى نقص المعرفة بالخدمات المصرفية.
2. ضعف التوزيع الجغرافي للمصارف وأجهزة الصراف الآلي، لا سيما في المناطق الريفية.

3. ارتفاع أسعار الفائدة، مما يثني البعض عن الاقتراض.
4. ارتفاع تكلفة ممارسة الأنشطة المالية (فتح حساب أو استخدام جهاز صراف آلي).
5. توسع ما يُعرف بالاقتصاد غير الرسمي في جميع أنحاء البلاد.
6. ضعف الجهود الترويجية لسياسة الشمول المالي لتسويق الفوائد التي ستُقدّمها للمواطنين في حال اعتمادها.
7. تدني ثقة المستهلك أو المواطن في الخدمات المصرفية.

يتبين للباحثون أن المعوقات اعلاه تظهر مدى محدودية الشمول المالي والناتجة عن مزيج من العوامل والتي من أهمها (ضعف الوعي، وقصور البنية التحتية، وارتفاع التكاليف، وتدني الثقة) وهو ما يتطلب معالجات شاملة ومتزامنة لتعزيز اندماج الأفراد في النظام المالي.

3-5. التحول الرقمي والشمول المالي: يؤثر تزايد اعتماد التحول الرقمي تأثيرًا عميقًا على الاقتصاد العالمي، إذ يُغيّر طرق تفاعل المؤسسات والشركات والعملاء. وتُعدّ الرقمنة ظاهرةً متعددة الأوجه تتواجد في مجموعة واسعة من المجالات والقطاعات، مما قد يُحدث آثارًا مُزعزعة، لا سيما في مجال ممارسة الأعمال. وقد كان لتبني التقنيات الرقمية تأثيرٌ مُزعزعٌ بشكل خاص في القطاع المالي، إذ أثر على تفاعلات الأسواق المالية مع كلٍّ من الشركات والأسر. في الواقع، باستخدام المنصات الرقمية، وتطبيقات الهاتف المحمول، والحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة، وتقنيات دفاتر الحسابات الموزعة (مثل تقنية البلوك تشين)، يُمكن للمؤسسات المالية أتمتة العمليات، وتبسيطها، وتطوير منتجات وخدمات مالية مُبتكرة. وبقدر ما تُتيح رقمنة التمويل وصولاً أسهل إلى الخدمات المالية واستخدامًا أكثر كفاءة لها، فإنها تتمتع بالقدرة على معالجة وتخفيف القيود المالية التي تواجهها كل من الأسر والشركات ذات إمكانات النمو. (Lee, 2023: 7)

وأظهرت دراسة (Yue et al., 2025: 5) أن مستوى الثقافة المالية لدى الأسر يؤثر على قراراتها فيما يخص الديون، وأن الأسر التي تعاني من الأمية المالية لا تدرك عواقب خياراتها المتعلقة بذلك. وبالتالي، وعليه فإنه فإن على صانعي السياسات تزويد الناس بثقافة مالية رقمية مناسبة، ومع ذلك فأن نقص ضبط النفس، فضلا عن الأمية المالية، يرتبطان ارتباطًا إيجابيًا بعدم سداد قروض المستهلك والأعباء المالية المفرطة المُبلغ عنها ذاتيًا للديون. توضح الدراسة أنه على الرغم من إمكانية تحسين الثقافة المالية من خلال التثقيف المالي، إلا أنه لا يمكن تثقيف الأفراد بشأن ضبط النفس. وفي هذا السياق، أشارت دراسة (Huyen Giang et al., 2024:2) إنه يتحتم على صناع السياسات تقييد الائتمان المتاح من خلال التحكم في أغراض القروض، كما يُعد تقييم الائتمان مرحلةً حاسمةً في عملية إدارة المخاطر للمؤسسات المالية والمصارف التجارية.

ويتمتع التمويل الرقمي بإمكانيات هائلة لخدمة الفئات المهمشة من النظام المالي التقليدي، فمن خلال الحد من عدم تماثل المعلومات بين المقرضين والمقترضين وخفض تكاليف المعاملات بالإضافة الى انه من خلال استخدام البيانات الضخمة والحوسبة السحابية وتحقيق وفورات الحجم. ومع ذلك، مع تطور التمويل الرقمي، تتاح للفئات السكانية ذات الثقافة المالية المنخفضة إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية، وإن كان بعضها يحمل مخاطر قد لا تكون معروفة للسوق. (Yue et al., 2025: 1)

كما يمكن للخدمات المالية الرقمية للمناطق الفقيرة والنائية أن تُسهّل على الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول إلى المصارف التقليدية بسبب طوابير الانتظار الطويلة أو صعوبة الوصول إليها

للحصول على المال. كما يمكنها أن تُقلل الحاجة إلى فروع المصارف، مما يُؤدي إلى توفير التكاليف وزيادة الربحية. (Belelmi, 2024: 77)

يرى الباحثون إن التحول الرقمي من خلال توسيع امكانية الوصول إلى خدماته وتخفيض التكاليف المصاحبة لذلك يظهر القدرة التي يمتلكها في تعزيز لكن هذا لا يعني أنه يمكن أن يحقق النجاح الذي تتامله الجهات ذات العلاقة لأن نجاحه يتوقف بالأساس على وجود الثقافة المالية وضبط مخاطر الإقراض الرقمي لدى الفئات ذات الوعي الاقل.

المحور الرابع: الجانب التطبيقي

أولاً. نتائج التحليل الاحصائي:

1. **النتائج الخاصة باختبارات الصدق والثبات لأبعاد البحث:** بعد قيام الباحثون بالتحليل الاحصائي لمجموعة البيانات التي تم جمعها من خلال استمارة الاستبيان التي وزعت على عينة البحث، ظهرت نتائج اختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach,s Alpha)، واختبار الصدق عن طريق الجذر التربيعي وكما يظهر في الجدول رقم (1) الموجود أدناه:

جدول (1): النتائج اخاصة لاختبارات الصدق والثبات لأبعاد البحث

الأبعاد		عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
التحول الرقمي في المحاسبة	أولاً: (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	5	0.532	0.734
	ثانياً: (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)	5	0.578	0.754
	ثالثاً:(مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)	5	0.428	0.687
جميع عبارات التحول الرقمي في المحاسبة		15	0.795	0.894
قرارات الائتمان	أولاً: (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	5	0.387	0.533
	ثانياً: (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)	5	0.399	0.647
	ثالثاً:(مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)	5	0.176	0.234
جميع عبارات قرارات الائتمان		15	0.789	0.889
جميع عبارات الاستبيان		30	0.954	0.907

المصدر: بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي لاختبار Cronbach,s Alpha.

يتبين للباحثون من الجدول رقم (1) أعلاه أن قيمة ألفا كرو نباخ تراوحت ما بين (0.176) كحد أدنى، إلى (0.578) كحد أعلى، وهذه تعد قيمة عالية لألفا كرونباخ،وهو ما يدل على ثبات وصدق العبارات وامكانية الاعتماد عليها في اتمام الدراسة الاحصائية.

أ. **التحليل الوصفي للبيانات الديموغرافية الشخصية لمفردات عينه البحث:** يتضح من الجدول رقم (2) مجموعه من النتائج أهمها:

- فيما يخص المؤهل العلمي ظهر لنا أن 67% من اجمالي حجم العينة كانوا من حمله البكالوريوس بينما جاءت 33% من الشهادات العليا، وهو ما يظهر لنا شمول عينه الدراسة للكفاءات العلمية المؤهلة للإجابة عن عبارات الاستبيان بكل شفافية وموضوعية.
- أما فيما يخص بالمسمى الوظيفي ظهر لنا 50% من عينه البحث كانوا من المصرفيين و20% منهم كانوا من المديرين والمحاسبين بنفس النسبة وهو ما يدل على تنوع ممارسات افراد العينة المهنية مما قد يبين لنا امكانية ان تكون نتائج البحث تتميز بالدقة والموضوعية.

❖ فيما يخص سنوات الخبرة يظهر لنا أن 50% من اجمالي حجم العينة لهم خبره عملية من 5 سنوات إلي 10 سنوات بعدها فئه الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبه بلغت 34% فضلا عن أن 16% كانوا من سنوات خبرتهم تزيد عن 20 سنه وهو ما يعكس وجود توزيع منطقي بشمول عينه البحث للخبرات العملية المؤهلة للإجابة عن فقرات الاستقصاء بدقه وموضوعية.

جدول (2): نتائج التوزيعات التكرارية والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لمفردات العينة

المتغير	الفئة	التكرارات	النسبة المئوية (%)
المسمى الوظيفي	مديرين	15	%20
	مصرفيين	30	%50
	محاسبين	15	%20
المجموع		60	%100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	%34
	من 5 واقل من 10 سنة	30	%50
	من 20 سنة واكثر	10	%16
المجموع		60	100
المؤهل العلمي	بكالوريوس	40	%67
	شهادات عليا	20	%33
المجموع		60	%100

المصدر: من اعداد الباحثينs.

2. نتائج اختبار فروض البحث: قبل البدء لاختبار الفروض سيتم اختبار طبيعة (قوة واتجاه) العلاقة بين متغيرات البحث لأنها من الشروط الأساسية لتحليل الانحدار، وكما موضح فيما يأتي:

جدول (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	التحول الرقمي في المحاسبة فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	التحول الرقمي في المحاسبة فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	قرارات الائتمان فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	قرارات الائتمان فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	قرارات الائتمان فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)
التحول الرقمي في المحاسبة فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	1				
التحول الرقمي في المحاسبة فيما يخص (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)	0.378**	1			
التحول الرقمي في المحاسبة فيما يخص (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)	0.790**	0.637**	1		
قرارات الائتمان فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	0.157	0.244*	0.257**	0.332**	1
قرارات الائتمان فيما يخص (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)	0.299**	0.264**	0.277**	0.245**	0.458**
قرارات الائتمان فيما يخص (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)	0.320**	0.086	0.287**	0.283**	0.486**

المصدر: من اعداد الباحثين.

يتضح من الجدول رقم (3) وجود علاقة ذات ارتباط معنوي بدلاله إحصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان في سياق الشمول المالي. وتراوحت معاملات الارتباط لكل من مؤشر دقة التقييم الائتماني ومؤشر سرعة اتخاذ قرارات التأمين ومؤشر مستوى المخاطر الائتمانية ما بين 0.157 و0.790.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 376-393
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.22

❖ **الفرضية الرئيسة:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في ظل الشمول المالي في المصارف التجارية المسجلة.

جدول (4): نتائج تحليل الفرضية

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	قيمة بيتا	قيمة T	المعنوية Sig
المقدار الثابت	B0	قرارات التأمين (بمؤشراته الثلاث)	0.765	3.624	0.000
التحول الرقمي في المحاسبة في سياق الشمول المالي	B1		0.678	5.223	0.07
R2 = (0.464a) adj.R2= (0.178) F(sig.) =27.876 (0.00)					

** معنوي عند مستوى 0.00 * معنوي عند مستوى 0.00

المصدر من اعداد الباحثين.

ويتضح من الجدول رقم (4) ما يأتي:

❖ هناك معنوية انموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) = 27.876، وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.

❖ معنويه تأثير التحول الرقمي على قرارات الائتمان في سياق الشمول المالي، إذ جاءت (T) بتساوي 5.223 وهذا عند مستوى معنوية 0.00، وهو يدل على وجود أثر للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان في سياق الشمول المالي.

❖ بلغ معامل التفسير R2(0.445) وهذا يدل على أن التحول الرقمي في المحاسبة يفسر ما نسبته 44% من التباين في الشمول المالي فيما يخص (الاستدامة المصرفية)، أما النسب الاخرى فتعود لمتغيرات أخرى لم يتم تناولها بالنموذج.

❖ مما سبق يظهر قبول صحة الفرض إذ تبين وجود أثر للتحول الرقمي في المحاسبة عند مستوى معنويه أقل من 5%.

ومن هذه الفرضية الأساسية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في ظل الشمول المالي (مؤشر دقة التقييم الائتماني)، وقد بين تحليل الانحدار نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح فيما يأتي:

جدول (5): نتائج تحليل الفرضية

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	قيمة بيتا	قيمة T	المعنويةSig
المقدار الثابت	B0	الشمول المالي فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	1.649	5.848	0
التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان (مؤشر دقة التقييم الائتماني)	B1		0.261	1.854	0.07
R2 = (0.496a) adj.R2= (0.017) F(sig.) =3.487 (0.00)					

** معنوي عند مستوى 0.00 * معنوي عند مستوى 0.00

المصدر: من اعداد الباحثين.

ويتضح من الجدول رقم (5) ما يأتي:

- ❖ هناك معنوية انموذج الانحدار، اذ بلغت قيمة (F) = 3.487، وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.
- ❖ معنويه تأثير التحول الرقمي على قرارات الائتمان (مؤشر دقة التقييم الائتماني) في ظل التحول الرقمي، إذ جاءت (T) بتساوي 8.848 وهذا عند مستوى معنوية 0.00، وهو يدل على وجود أثر للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان في سياق الشمول المالي.
- ❖ بلغ معامل التفسير R2(0.497) وهذا يدل على أن التحول الرقمي تفسر ما نسبته 47% من التباين في التحول الرقمي فيما يخص (مؤشر دقة التقييم الائتماني)، أما النسب الأخرى فتعود لمتغيرات أخرى لم يتم تناولها بالنموذج.
- ❖ مما سبق يظهر قبول صحة الفرض اذ تبين وجود أثر للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان (مؤشر دقة التقييم الائتماني) في سياق الشمول المالي عند مستوى معنويه أقل من 5%.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في ظل الشمول المالي (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التامين)، وقد بين تحليل الانحدار نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح فيما يأتي:

جدول (6): نتائج تحليل الفرضية

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	قيمة بيتا	Tقيمة	Sig المعنوية
المقدار الثابت	B0	الشمول المالي فيما يخص (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)	1.477	5.641	0
التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)	B1		0.381	2.76	0.007
R2 = (0.245 a) adj.R2= (0.051) F(sig.) = (0.00)					

** معنوي عند مستوى 0.00 * معنوي عند مستوى 0.00

المصدر: من اعداد الباحثين.

ويتضح من الجدول رقم (6) ما يأتي:

- ❖ هناك معنوية انموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) = 0.00، وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.01.
- ❖ معنويه تأثير التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين) في ظل الشمول المالي، إذ جاءت (T) بتساوي 5.641 وهذا عند مستوى معنوية 0.00، التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين) في ظل الشمول المالي.
- ❖ بلغ معامل التفسير R2(0.245) وهذا يدل على أن التحول الرقمي يفسر ما نسبته 46% من التباين في الشمول المالي فيما يخص (مؤشر سرعة اتخاذ قرار التأمين)، أما النسب الأخرى فتعود لمتغيرات أخرى لم يتم تناولها بالنموذج.
- ❖ مما سبق يظهر قبول صحة الفرض اذ تبين وجود أثر للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان عند مستوى معنويه أقل من 5%.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 376-393
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.22

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان في ظل الشمول المالي (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)، وقد بين تحليل الانحدار نتائج اختبار هذه الفرضية كما هو موضح فيما يأتي:

جدول (7): نتائج تحليل الفرضية

المتغير المستقل	الرمز	المتغير التابع	قيمة بيتا	قيمةT	Sig المعنوية
المقدار الثابت	B0	الشمول المالي فيما يخص (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)	1.328	5.806	0
التحول الرقمي في المحاسبة على قرارات الائتمان (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)	B1		0.385	3.59	0.001
R2 = (0.289a) adj.R2= (0.093) F(sig.) = 11.474 (0.001)					

** معنوي عند مستوى 0.00 * معنوي عند مستوى 0.00

المصدر: من اعداد الباحثين.

ويتضح من الجدول رقم (7) ما يأتي:

- هناك معنوية انموذج الانحدار، إذ بلغت قيمة (F) = 11.474، وهي معنوية عند مستوى معنوية 0.00.
- معنويه تأثير التحول الرقمي على قرارات الائتمان (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية) في ظل التحول الرقمي، إذ جاءت (T) بتساوي 5.806 وهذا عند مستوى معنوية 0.00، وهو يدل على وجود أثر للتحول الرقمي (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية) في سياق الشمول المالي.
- بلغ معامل التفسير R2(0.289) وهذا يدل على أن التحول الرقمي يفسر ما نسبته 28% من التباين في الشمول المالي فيما يخص (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية)، أما النسب الأخرى فتعود لمتغيرات أخرى لم يتم تناولها بالنموذج.

مما سبق يظهر قبول صحة الفرض اذ تبين وجود أثر للتحول الرقمي في المحاسبة على قرارات منح الائتمان (مؤشر مستوى المخاطر الائتمانية) عند مستوى معنويه أقل من 5%.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ينظر إلى التحول الرقمي على أنه قوة محورية من خلالها تستطيع الجهات أن تعيد تشكيل طبيعة العمل المحاسبي والمالي وأن ترفع جودة المعلومات وسرعة اتخاذ القرار.
2. إن التقنيات الرقمية ساهمت في توسيع قاعدة المستفيدين من الائتمان وتقليل فجوات الوصول، وهو ما يعزز الشمول المالي بشكل ملموس.
3. إن نجاح التحول الرقمي يتوقف على توفر إطار تنظيمي عالي المستوى، وبنية تقنية متقدمة، ومجموعة من الموارد البشرية ذات المهارات الرقمية اللازمة.
4. إن الشمول المالي ما يزال يواجه بعض المعوقات والتي تتعلق بمفهوم الأمية المالية، وضعف البنية التحتية، وتدني الثقة في القطاع المالي.

ثانياً. التوصيات

1. من الضروري أن يتم تطوير القوانين والتعليمات التي تنظّم التحول الرقمي من أجل ضمان الشفافية وحماية البيانات وكذلك تحسين جودة الائتمان وتقييماته.
2. إن الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وكذلك تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمليات المالية والمحاسبية.
3. إن تدريب الكوادر المالية والمحاسبية على مجموعة المهارات الرقمية الحديثة من أجل رفع كفاءتهم في التعامل مع الأنظمة الرقمية.
4. إن تعزيز الثقافة المالية لدى مجموعة الفئات ذات الوعي المنخفض منخفضة يحد من مخاطر الإقراض الرقمي وزيادة الاندماج المالي لهذه الفئات.

المصادر

1. Basel Committee on Banking Supervision. (2017). Guidance on credit risk and accounting for expected credit losses. Bank for International Settlements. https://www.bis.org/bcbs/publ/d431.htm
2. Basnayake, D., Naranpanawa, A., Selvanathan, S., Jayatilleke, S., & Bandara, S. (2024). Financial inclusion through digitalization and economic growth in Asia-Pacific countries. International Review of Financial Analysis, 96, 103596. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2024.103596
3. Begkos, C., Antonopoulou, K., & Ronzani, M. (2024). To datafication and beyond: Digital transformation and accounting technologies in the healthcare sector. The British Accounting Review, 56, 101259. https://doi.org/10.1016/j.bar.2023.101259
4. Belelmi, A. (2024). The role of digital finance in enhancing financial inclusion: Investments and financial strategies of remote areas. JOEBRE: Journal of Economics Studies and Renewable Energies, 11(2), 71–85.https://fsjesg-pecid.dz/erpresentationRevue/66
5. Belelmi, A. (2024). The role of digital finance in enhancing financial inclusion. Journal of Economics, Markets and Research in Renewable Energies, 11(2), 71–85. https://aljest.org/index.php/presentation/issue/view/466
6. Chen, A., Even-Tov, O., Kang, J. K., Wittenberg-Moerman, R., & Moerman, G. (2023). Digital lending and financial well-being: Through the lens of mobile phone data (Harvard Business School Working Paper). Harvard Business School.
7. Eltweri, A., Al-Hajaya, K., & Alghraibeh, K. (2025). The impact of accounting digital transformation on financial transparency: Mediating role of good governance. Journal of Risk and Financial Management, 18(5), 272. https://doi.org/10.3390/jrfm18050272
8. Felipe, T., Torres de Oliveira, R., Toth-Peter, Á., Mathews, S., & Dulleck, U. (2025). Digital transformation in commercial banks: Unraveling the flow of Industry 4.0. Digital Business, 5, 100129. https://doi.org/10.1016/j.digbus.2025.100129
9. Hoang, M.-D., Le, L., Nguyen, A.-T., Le, T., & Nguyen, H. D. (2021). Federated artificial intelligence for unified credit assessment. arXiv. https://arxiv.org/abs/2105.09484
10. Huang, T.-L. (2025). Digital transformation and business performance in China. Asia Pacific Management Review. Advance online publication.

https://doi.org/10.1016/j.apmrv.2025.00046

11. Huyen Giang, T. T., Thinh, L., Doan, T. V., Quynh, N., & Le, T. (2024). An experimental study on fairness-aware machine learning for credit scoring problem (arXiv:2412.20298). arXiv. https://arxiv.org/abs/2412.20298
12. Januszewski, A., & Buchalska-Sugajska, N. (2023). Digital transformation in accounting firms in Poland. Procedia Computer Science, 225, 1621–1631. https://doi.org/10.1016/j.procs.2023.10.305
13. Kamboj, V., & Sharma, D. (2025). Mapping the landscape of digital financial inclusion and proposing integrative framework: Trends, influential works, and future directions. Humanities & Social Sciences Communications, 10, 559. https://doi.org/10.1057/s41599-025-00509-9
14. Kotowska, B., & Sikorska, A. (2023). Digital transformation of a Polish accounting firm: Tools, impediments, business performance benefits and implications – Case study. Procedia Computer Science, 225, 327–336. https://doi.org/10.1016/j.procs.2023.10.254
15. Lee, L. (2023). Enhancing financial inclusion and regulatory challenges: A critical analysis of digital banks and alternative lenders through digital platforms, machine learning, and large language models integration. King's CollegeLondon. https://luke.lee.kcl.ac.uk/Enhancing_Financial_Inclusion_LLMS.pdf
16. Li, Z., Han, J., Sun, X., & Cheng, L. (2025). Digital transformation and accounting information quality: The role of environmental uncertainty in the era of digitalization. International Review of Economics and Finance, 103, 106588. https://doi.org/10.1016/j.iref.2025.106588
17. Oanh, L. T. T., Ngoc, B. T., Dung, N. T., Trang, N. T., & Anh, V. T. K. (2025). The impact of digital transformation in management accounting on governance efficiency: The intermediary role of accounting information quality [Special issue]. Journal of Governance & Regulation, 14(1), 295–306. https://doi.org/10.22495/jgrv14i1siart6
18. Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. Borsa Istanbul Review, 18(4), 329–340. https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003
19. Pargmann, J., Riebenbauer, E., Flick-Holtsch, D., & Berding, F. (2023). Digitalisation in accounting: A systematic literature review of activities and implications for competences. Empirical Research in Vocational Education and Training, 15(1), 1–37. https://doi.org/10.1186/s40461-023-00141-1
20. Yang, J., & Chen, X. (2025). Digital transformation of commercial banks with innovative credit structure. Journal of Innovation & Knowledge, 10, 100703. https://doi.org/10.1016/j.jik.2025.100703
21. Yue, P., Kortmaz, A. G., Yin, Z., & Zhou, H. (2025). The rise of digital finance: Financial inclusion or debt trap? Finance Research Letters, (In Press). https://doi.org/10.1016/j.frl.2025.XXXXXX